

ولان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليست متساوية في وضع
فعلية في موضعها فاذا تقدم اول الكلام في التعيين اذ ان زمان التكلم
بالكلام فيصح ترك في كون نظر زمانه وحرز زرعين توسط القسم بتقديم
الشرط على الشرط متعلق بتقديم لزمه الماضي بالزم القسم ان يكون الشرط
الواقع بين ما في لفظه مني يكون على وجه لا يعمل في ادوات الشرط
فيطابق اي الشرط الجواب تبطل عمل ادوات الشرط في اي الجواب كان
الجواب للقسم فقط لفظيا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون محروما في
محروم وهو محذور اما معنى فهو جواز القسم لكون اليقين عليه وللشرط ايضا كون
مشروطا بالشرط من ان الشرط الثاني في الماضي معني لا يركب وان
توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه وغيره اي تقديم
الشرط جازا ان يعبر القسم ويلقى الشرط وان يلحق القسم بغير الشرط ويكمل
ان يكون المعنى جازا ان يعبر الشرط ويلقى القسم وان يلحق الشرط بغير
القسم لكونه كائنا وانما انما ياتي اتم فعل المعنى الاول بهذا مثال تقديم
غير الشرط وجواز الفاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
نشر على غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى لثاني في هذا مثال تقديم غير الشرط

و جواز اعتبار الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللفظ
و باعتبار الشرط على ترتيبه وان ائتمني وانما لا يثبت وانما اورد
في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى
اشترط الماضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على غير توسطه
كاشترطه على تقدير التقديم في المعنى الاول بهذا مثال تقديم الشرط
اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللفظ وعلى المعنى
الثاني مثال تقديم الشرط وجواز الفاء والنشر باعتبار الاول على
ترتيب اللفظ وباعتبار الثاني على غير ترتيبه في كل من المثالين
يقع من حيث المعنى الثاني في اختلاف بين اعتبارهما بجلا في المعنى الاول
فالعمل عليه و في غير تقدير العمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب
اللفظ يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اذا اتصا المثال
بالمثل لا يقدرا الامكان على تقدير تقدم اللفظين على نشرهما من حيث
مثلا لاسما وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدرة كلفوظه
في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي بعد المعنى وكان الجواب للقسم
محذور لانه يخرجوا الى الجوز ان اي واقد لئن خرجوا الشرط باض
وجاز

ولان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليست متساوية في وضع
فعلية في موضعها فاذا تقدم اول الكلام في التعيين اذ ان زمان التكلم
بالكلام فيصح ترك في كون نظر زمانه وحرز زرعين توسط القسم بتقديم
الشرط على الشرط متعلق بتقديم لزمه الماضي بالزم القسم ان يكون الشرط
الواقع بين ما في لفظه مني يكون على وجه لا يعمل في ادوات الشرط
فيطابق اي الشرط الجواب تبطل عمل ادوات الشرط في اي الجواب كان
الجواب للقسم فقط لفظيا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون محروما في
محروم وهو محذور اما معنى فهو جواز القسم لكون اليقين عليه وللشرط ايضا كون
مشروطا بالشرط من ان الشرط الثاني في الماضي معني لا يركب وان
توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه وغيره اي تقديم
الشرط جازا ان يعبر القسم ويلقى الشرط وان يلحق القسم بغير الشرط ويكمل
ان يكون المعنى جازا ان يعبر الشرط ويلقى القسم وان يلحق الشرط بغير
القسم لكونه كائنا وانما انما ياتي اتم فعل المعنى الاول بهذا مثال تقديم
غير الشرط وجواز الفاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
نشر على غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى لثاني في هذا مثال تقديم غير الشرط